



YEKİTİ

الوحدة

(إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا. بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية، على قاعدة وحدة سورية أرضاً وشعباً...)

من إعلان دمشق ١٠/١٦/٢٠٠٥

النضال من أجل :

- * رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا .
- * الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .
- * الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد .

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) - العدد (١٤٧) - تشرين الأول ٢٠٠٥م - ٢٦١٧ ك الثمن ١٥ال

سوريا: بين القرارين

١٥٥٩-١٥٩٥

تفاقت مؤخراً الأزمة العامة التي يعاني منها النظام نتيجة تراكم الضغوطات الخارجية، وساهمت القراءات السلطوية الخاطئة للتطورات الإقليمية المحيطة من جهة ثانية، في وضع سوريا بمواجهة المجتمع الدولي، سواء منها ما تتعلق بلبنان الذي استنفذ فيه الوجود السوري مهامه، بعد أن كان يحظى هذا الوجود بالضوء الأخضر الأمريكي في الثمانينات لضبط الأوضاع اللبنانية المضطربة نتيجة الحرب الأهلية، وتوفير الاستقرار، وتحجيم دور الفصائل الفلسطينية المتواجدة هناك، كما أن الحاجة الأمريكية للمشاركة العسكرية والمعنوية السورية في إطار التحالف الدولي لتحرير الكويت من الغزو العراقي عام ١٩٩٠ أعطى وقتاً إضافياً لذلك الوجود السوري في لبنان.. أو ما تتعلق بالوضع العراقي، حيث لم تستطع السياسة الخارجية السورية أن تفهم الوضع الإقليمي المستجد بعد أن أصبحت أمريكا جارا لمختلف دول المنطقة، التي تفهمت معظمها المستجدات التي حملها سقوط نظام بغداد البائد، وما أحدثه ذلك من تغيير كبير في خارطة السياسة للشرق الأوسط، لكن السلطة، وفي محاولة منها للتهرب من الاستحقاقات الداخلية والمتطلبات الدولية معاً، وذلك كبديل للحوار مع الداخل الوطني ولتحسين

العلاقات مع الخارج الدولي، لجأت بعد المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث مباشرة لتشنيد القبضة الأمنية لتطال مختلف أشكال الحراك الديمقراطي العام، مما دفع بالبلاد نحو العزلة والتحرك بعكس التيار الدولي، خاصة بعد صدور القرارين الصادرين عن مجلس الأمن ١٥٩٥-١٥٥٩، حيث تضمن الأول إشارات عن تورط بعض المسؤولين الأمنيين في اغتيال الحريري، وهو ما دفع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لتقديم مشروع قرار لمجلس الأمن يلزم الحكومة السورية على التعاون الكامل مع لجنة التحقيق التي يترأسها القاضي (ميليس)، أما في تطبيقات القرار الثاني ١٥٥٩ الخاص بانسحاب الجيش والمخابرات السورية من لبنان ونزع أسلحة الميليشيات، فقد ألح المبعوث الدولي (تيري رود لارسن) في تقريره إلى تهريب الأسلحة من سوريا إلى المنظمات، وقد أحدثت الاتهامات الواردة في التقريرين المزيد من التعقيد على الصعيدين الداخلي السوري والخارجي الدولي . وبدلاً من التصرف بحكمة في مواجهة الضغوطات المترامنة مع تقرير (ميليس) و(لارسن)، فإن منظري السياسة الخارجية شددوا فقط على حجة التسييس واتهام التقريرين بالإساءة لسوريا نتيجة موقفها المعادي لإسرائيل والمتضامن مع إيران والمساند للمنظمات الفلسطينية المتشددة ولحزب الله في لبنان.

رسالة أوروبا
١٨/...

إعلان دمشق
٣/...

السلطة
تجيد المراوغة
١٤/...

تأبين
الشاعر الكبير
جكرخوين ١٠/...

جائزة الدكتور
نورالدين ظاظا
٩/...